

خالد بكّاش



أبو عبدو البغل

الوصدة السّوريّة المصريّة

كيف تمّت وكيف افلست واشرفت على الانهيار
العوامل العميقة للسياسة المصريّة تجاه العالم العربيّ

خالد بكّاش

الوحدة السّوريّة المصريّة

كيف تمّت وكيف افلست واشرفت على الانهيار
العوامل الحقيقية للسياسة المصريّة تجاه العالم العربيّ

ملحق جريدة الاخبار العدد ٣٥٢

المدير المسؤول : صوايا صوايا

مقدمة

في أواسط ١٩٦٠ ، كتب خالد بكداش مقالا هاما مخصصا لكتاب كبير يصدر أولا باللغة الروسية ثم بمختلف اللغات . وهذا الكتاب الذي تشرف على إصداره المجلة الدولية الكبرى « قضايا السلم والاشتراكية » ، هو عبارة عن مجموعة من المقالات والأبحاث حول « الحركة الوطنية الحرة ودور البورجوازية الوطنية » ، بقلم مناضلين بارزين من مختلف انظار آسيا وإفريقيا . والبحث الذي كتبه خالد بكداش لهذه المجموعة الهامة ، هو بالعنوان التالي « الحركة التحررية للشعوب العربية ودور البورجوازية الوطنية » ، وهو بحث كبير يحوي افكارا وتحاليل جديدة تماما ، كما يحوي عددا من الانتكارات التي طالما دافع عنها المؤلف وعالجهما في مختلف مقالاته والخطب التي القاها في المؤتمرات والندوات العالمية . ومن اهم ما يعالجه الكاتب في مقاله ، موضوع خطر يشغل اذهان جميع الوطنيين العرب وهو موضوع السياسة المصرية في العالم العربي وخفاياها والعوامل العميقة ، الاقتصادية والاجتماعية ، التي تعين اتجاهات الطبقات الحاكمة في مصر نحو البلدان العربية الأخرى ، وكذلك نحو المعسكر الاشتراكي من جهة ، ونحو الدول الاستعمارية وخاصة اميركا من جهة أخرى . ويستند الكاتب الى الارفام والوقائع التاريخية الملموسة ليخلص العوامل المحركة لسياسة التوسع التي تنتهجها القاهرة ويبرهن ان هذه السياسة التوسعية ناشئة عن طبيعة البورجوازية المصرية الكبرى التي تتصف بخصائص عديدة تميزها عن سائر البورجوازيات العربية . ويحلل الكاتب تجربة الوحدة المصرية السورية ويكشف القناع عن الاساليب والوسائل التي لجأ اليها حكام مصر في سعيهم الى ابتلاع سوريا ويبين ان الوحدة كما تمت لم تكن وليدة مبادرة من الشعب السوري ولا نتيجة شهر او شهرين من الماسي التي بادر اليها السوريون انفسهم كما تزعم دعاية القاهرة ، بل كانت وليدة عمل متواصل طويل متعدد الاشكال قام به حكام مصر منذ عام ١٩٥٥ .

ان تطور الاحوال في الشرق العربي ، وخصوصا في سوريا ومصر ، منذ عام ١٩٥٧ ، يؤكد مرة أخرى صحة ما تقرره الماركسية اللينينية بان تطور الحركة الوطنية التحررية في البلدان التي حصلت على الاستقلال السياسي وبالتالي مصر هذه البلدان ، انما يتوقفان على السؤال التالي : اية قوة تتزعم الحركة الوطنية ، واية قوة ترسم سياسة البلاد الخارجية والداخلية ؟

ان مصر الاستقلال السياسي الذي انتزعت هذه البلدان ، سوف يقرره ، قبل كل شيء ، الاتجاه الذي يسير فيه تطورها الاجتماعي . هل تسير هذه البلدان في الطريق المؤدي الى تحقيق استقلالها الاقتصادي الذي لا يمكن بدونه صون الاستقلال السياسي ؟.. وهل تسير هذه البلدان في طريق الديمقراطية والتقدم ؟. ام انها تقف في منتصف الطريق وتجنح الى سياسة التفاهم والتسوية مع الاستعمار ، والتكر لمصالح الشعب ؟

لقد قامت الجماهير الشعبية ، وبوجه خاص جماهير العمال والفلاحين ، بدور اساسي حاسم وتحملت اعظم التضحيات في النضال الوطني الذي آل الى تحرير كثر البلدان العربية وانفتاحها من نير الاستعمار السياسي . كذلك منظمات الطبقة العاملة العربية ، وطيبتها الاحزاب الشيوعية ، لعبت دورا هاما في هذا النضال . غير ان القيادة السياسية العامة بقيت اثناء هذه المرحلة ، خلال سنوات طويلة ، في ايدي المورجوازية الوطنية .

وكانت هذه البورجوازية الوطنية ، قبل الحرب العالمية الثانية ، لا تنهبط بعيدا في مواقفها ضد الاستعمار . كانت تسمى لانتزاع بعض المواقع السياسية الهامة من يد الاستعمار ، دون التفكير في امكان طرد نفوذه السياسي نهائيا من البلاد . كانت قبول التفاهم مع الاستعمار ، الناشئة عن طبيعة البورجوازية الوطنية ، عن طبيعتها الطبقية ، تكبت طموحها الى الانفراد بالحكم والسلطة في البلاد . لذلك كانت تسعى الى حل التناقضات مع الاستعمار عن طريق تسوية تؤمن لها ، على الاقل ، قسطا من السلطة السياسية يسمح لها بحصة من استثمار البلاد واستغلال الشعب .

اما بعد الحرب العالمية الثانية ، اذ ارتفعت الحركة الشعبية ضد الاستعمار في البلدان العربية وسارت في موجة صاعدة دون توقف ، عندئذ ، تحت تأثير الوضع الدولي الجديد ، وتحت ضغط الحركة الشعبية ، ازدادت البورجوازية الوطنية طموحا وجراة ، ورات ان بإمكانها انتزاع السلطة السياسية بكاملها من برائن المستعمرين ، اي الحصول على الاستقلال السياسي التام . وكان في حساب البورجوازية الوطنية ان تستفيد من تأييد الطبقة العاملة وجماعه الفلاحين في النضال ضد الاستعمار ، ومن ثم ، بعد الانتصار ، توزيع ممثلي الجماعه الكادحة من الطريق . وهكذا نشأت جبهات وطنية شنت نضالا شديدا في سبيل انتزاع الاستقلال الوطني . ولعبت الطبقة العاملة وطيعتها ، الشيوعيون العرب، دورا هاما في هذا النضال الذي تتوج بالنصر اولا في سوريا وبعدها فورا في لبنان ثم في مصر واخيرا في العراق . وانتقلت السلطة السياسية في هذه البلدان الى ممثلي البورجوازية الوطنية .

ان تجربة سوريا ومصر قد برهنت (طبعاً بأشكال مختلفة) ان البورجوازية الوطنية ، التي ساهمت بنشاط في الحصول على الاستقلال السياسي ، عاجزة عن النضال بحزم في سبيل الاستقلال الاقتصادي وبالتالي عن صون الاستقلال السياسي وتوطيده . ويتضح ذلك خصوصا ، بشكل ساطع ، اذا خلا للبورجوازية الوطنية الجو وتمكنت من الانفراد برسم سياسة البلاد التي تحررت ، واذا استطاعت ان تسلب الجماعه الشعبية وممثليها الحقيقيين امكان التأثير في رسم هذه السياسة ، اي ، بكلمة ، اذا استطاعت خنق الديمقراطية .

وتبل الوقائع على ان البورجوازية الوطنية في البلدان العربية المتحررة ، بما في ذلك فئاتها اليمينية ، تدفعها مصالحها الاقتصادية المباشرة (التصنيع ، ايجاد اسواق للتصدير ، البحث عن المعونة الفنية .. الخ . .) الى الاتجاه نحو التعاون مع المعسكر الاشتراكي الذي يقدم في جميع هذه الميادين ، معونة منزهة عن كل شرط سياسي او عسكري ودون التدخل بأي شكل من الاشكال في الشؤون الداخلية للبلدان العربية . وهذا الاتجاه يستجيب تماما لمصلحة البلاد العمامة

فهو يدعم الاستقلال الاقتصادي وبالتالي يوطد الاستقلال السياسي . في حين ان المصلحة الطبقة الانانية للبورجوازية الوطنية ، وخصوصا لفئاتها اليمينية ، تدفعها الى عدم القطيعة مع الاستعمار ، والى التقرب منه والى محاولة مشاركته في استثمار بلادها نفسها. وهذا الاتجاه يناقض مصلحة البلاد العامة فهو ينتقص من الاستقلال الاقتصادي وبالتالي يعرض الاستقلال السياسي ايضا الى الخطر . ان خصائص البورجوازية المصرية الكبرى ، كما تكونت خلال تطور تاريخي طويل ، تدفعها اكثر فاكثرا الى الامعان في هذا الاتجاه الثاني .

اما البورجوازية الوطنية السورية ، فقد جرى تطورها في ظروف خاصة جعلتها لا تستطيع الوقوف على قدميها من الناحية الاقتصادية ، الا بعد طرد الاستعمار السياسي تماما من البلاد . وقد انفتحت امامها ، خصوصا خلال المرحلة الاخيرة التي سبقت الوحدة مع مصر ، آفاق تطور اقتصادي واسعة . غير انها اظهرت عجزها حتى في الدفاع عن مصالحها ذاتها وعن المواقع التي انتزعتها بشق النفس . فابتدت قصر نظر عجيبا ، وسلمت هذه المواقع - كاطفل المذخور الذي يتخلى عن العابه لزميل اقوى منه - الى البورجوازية المصرية الكبرى . وينبغي هنا القول ان قادة حزب البعث يتحملون مسؤولية هامة في ذلك .

ان الشرق العربي يجابه الان قضيتين رئيسيتين هما التطور المقبل للعراق ومصر الوحدة بين سوريا ومصر . ولكل من هاتين القضيتين اثر كبير في القضية الاخرى . فاذا سار العراق في طريق التحرر الوطني ، فلن يؤدي ذلك فقط الى توطيد استقلال الجمهورية العراقية ، بل سيكون له ايضا اثر كبير في تطور الحركة الوطنية التحررية العربية بأسرها .

اما الوحدة بين سوريا ومصر فقد كانت تجربة لم يكن من الممكن بعونها ان ينجلي شعار الوحدة العربية امام الشعوب العربية ولا ان تتضح لها مقومات هذا الشعار . لقد بينت الوحدة السورية المصرية بشكل ما كانت لتفعله الف محاضرة ، ان هناك اتجاهين في حركة الوحدة العربية ، وان هناك مفهومين للقومية العربية .

كانت سوريا اول بلد عربي اجلى عن اراضيها الجيوش الاستعمارية الاجنبية وانتزع استقلاله السياسي ثم سار قدما في طريق التحرر والاستقلال الاقتصادي . وكانت سوريا كذلك اول بلد عربي اقدم على الوحدة مع مصر . فقدمت هذه المرة الشعوب العربية مثالا برهن لها ان الوحدة العربية لا يجب ولا يمكن ان تكون كما كانت بينها وبين مصر . والان تجتاز سوريا لحظة تاريخية مليئة بالمسؤولية : فان الوحدة كما هي الان ليس لها شيء من مقومات الحياة ولا يمكن ان تعيش طويلا .

القضية الرئيسية هي : الموقف من الاستعمار

تفقد الوضع في الشرق العربي خلال الفترة الاخيرة من الزمن ، ويسعى القوميون اليمينيون الى ايهام الرأي العام العربي بان سبب هذا التقييد هو « الخطر الشيوعي » . غير ان الاحداث والوقائع تبين ان التقييدات مرتبطة بالنفوذ الاستعماري وان القضية الرئيسية التي تثير الخلاف في الحركة التحررية العربية هي قضية الموقف من الاستعمار .

ينبغي الانطلاق ، قبل كل شيء ، من واقع لا جدال فيه ، هو ان النضال ضد الاستعمار ، في جميع البلدان العربية لم ينته بل هو في اوج معمماته . فالاستعمار ما يزال يسيطر بنيره على بعض البلدان العربية سيطرة مباشرة ، ولا يزال يتحكم بعدد منها بصورة غير مباشرة . وللمستعمرين مواقع اقتصادية قوية حتى في الدول العربية التي تسلم مقاليدها حكومات وطنية مناهضة للاستعمار . فمناجم النفط وانايبه لا تزال في ايدي الشركات الامريكية والانكليزية ، كما ان قسما كبيرا من العمليات المصرفية (الاعتمادات ، والقروض .. الخ) لا يزال في يد الراسمال الاستعماري . وفي غالب الاحيان ، نجد الاحتكارات الدولية ، بحكم سيطرتها على الاسواق ، تلي ارادتها في عمليات التصدير والاستيراد وتفرض اسعار المواد الاولية فرضا . كذلك مخلفات السيطرة الاستعمارية ما تزال قوية ولم تتم تصفيتها حتى في الاقطار العربية المتحررة نفسها ، فهناك التخلف الصناعي ، وبقايا القرون الوسطى في الزراعة ، وهناك الفقر وبؤس الشعب وانتشار الامية ... الخ . ويعمل الاستعمار بجميع الوسائل وبأي ثمن كان ، لتثبيت سيطرته على البلدان العربية التي ما يزال يسيطر عليها ، ولاعادة هذه السيطرة الى البلدان العربية التي تحررت من نيره .

ان امام حركة التحرر الوطني العربية مهمات كبرى فيما يتصل بتوطيد استقلال البلدان العربية التي تحررت من سيطرة الاستعمار السياسية ، والسبر بهذه البلدان نحو انتراع استقلالها الاقتصادي ، ورفع مستوى معيشة الشعب ، وتوسيع الديمقراطية وتميزها . وامام حركة التحرر الوطني العربية ايضا مهمة كبرى ثانية هي النضال لتحرير البلدان العربية التي لا تزال اما مستعمرة يحتلها المستعمرون جهارا ، واما رازحة تحت نيرهم بصورة غير مباشرة ويتحكمون بها من وراء ستار .

ومن المفهوم ان انجاز هذه المهمات (بما في ذلك تصفية بقايا القرون الوسطى في الزراعة وتحقيق اصلاح الزراعي) لا يعني ، بوجه من الوجوه ، الخروج من نطاق العلاقات الرأسمالية في ميدان الانتاج وفي النظام الاجتماعي ، لا يعني ابدا

الخروج من نطاق الثورة البرجوازية الديمقراطية وبالتالي لا يعني مطلقا الانتقال الى الاشتراكية .

فليس ثمة ذرة من الحقيقة اذن في مزاعم الاوساط اليمينية التي تحاول ابهام البرجوازية الوطنية واوساط البرجوازية الصغيرة - من صفار المنتجين والملاكين - بانهم الان امام الخيار بين امرين : اما الدكتاتورية الارهابية المطبقة اليوم في الجمهورية العربية المتحدة ، واما حكم الشيوعيين . ان هذه المزاعم هي ، من الفها الى يائها ، هراء في هراء .

فالحقيقة ان القضية الرئيسية التي يدور حولها الخلاف ، ومنها يتولد التناقض في حركة التحرر العربية ، هي قضية الموقف من الاستعمار ، وخصوصا الاستعمار الامريكي .

في اواخر عام ١٩٥٨ شنت الاوساط المتنفذة في القاهرة ، عن طريق اذاعتها وصحافتها ، حملة دعاية واسعة رفعت فيها شعارين . الشعار الاول : انتهت المعركة مع الاستعمار او اوشكت . والشعار الثاني : ضرورة مكافحة « الخطر الشيوعي » في داخل البلاد ، هذا الشعار الذي تطور فيما بعد واتسع الى نطاق مكافحة « الشيوعية الدولية » .

ان الحملة التي شنتها هذه الاوساط منذ اواخر عام ١٩٥٨ ، تطورت بشكل مخز اثار الدهشة في كل العالم العربي . فان ممثلي اوساط البرجوازية اليمينية اخذوا يفترون على الاتحاد السوفياتي - صديق العرب الاكبر - ويختلقون حوله اختلافات مميبة . فزعموا ان الاتحاد السوفياتي يتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية ويسعى الى اخضاعها لسيطرته . هذا في حين ان كل الانتصارات التي احرزها العرب في نضالهم ضد الاستعمار قد تحققت ، كما يعلم الجميع ، بتأييد المسكر الاشتراكي وفي الدرجة الاولى بتأييد الاتحاد السوفياتي .

واخذ جميع الوطنيين الصادقين يتساءلون بدهشة عن الدوافع الحقيقية لهذه الحملات وعمّا تخفيه وراءها ، اذ لم يجدوا اي مبرر معقول لها ، كما اخذوا يتحسبون ، في جو من القلق والذعر ، لما يمكن ان تؤدي اليه هذه الحملات من نتائج وعواقب خطيرة على البلدان العربية ، ولم يلبث تطور الاحداث ان برهن ان الدهشة والتأؤل والقلق والتحسب كانت كلها مشروعة .

فقد تالت الوقائع الدالة على ان كل هذه الضجة انما اثيرت لتفطية المحاولات التي تقوم بها العناصر اليمينية لتبديل الاتجاه السياسي للحكومة . فقد ارادوا فتح الابواب امام توظيف الراسمائل الاجنبية وخصوصا الامريكية والالمانية الغربية ، وتقسيم الحركة الوطنية التحررية للشعوب العربية ، وخنق الديمقراطية وحركة العمال داخل البلاد . وراحوا يصفطون على حكومات البلدان

العربية المجاورة لاجبارها على انتهاج سياسة ملائمة لهم وبذلون الجهود لتحقيق مشاريعهم التوسعية الرامية الى الحاق الجمهورية العراقية ولبنان والبلدان العربية الاخرى ، بالجمهورية العربية المتحدة .

ان الوطنيين العرب واولئك الذين خدعتهم في البداية الزاعم التي حاولت تبرير شعار مكافحة « خطر الشيوعية الداخلية والدولية » في الشرق العربي ، بحجة انه شعار تقتضيه سياسة « الحياذ الايجابي » اخذت تتفحع فيونهم على النتائج الخطيرة التي اخذت تؤدي اليها هذه السياسة الجديدة التي تكمن وراءها المصالح الطبقية الانانية الضيقة لفئة معينة من البورجوازية المصرية .

السمات الرئيسية للبورجوازية المصرية الكبرى وكيف تطورت بعد عام ١٩٥٢ ؟

ان الميل التوسعية لدى الاوساط الرجعية من البورجوازية المصرية ، هذه الميول التي تتمثل في السعي لالحاق البلدان العربية الاخرى والسيطرة على خيراتها والاستيلاء على اسواقها ، تحت ستار العمل في سبيل «الوحدة العربية» ، ليست وليدة الصدفة . فان لهذه الميول جذورا عميقة مرتبطة بالخصائص التي تميز بها تطور البورجوازية المصرية منذ الحرب العالمية الاولى . وقد ازدادت هذه الخصائص بروزا بعد الحرب العالمية الثانية سيما منذ عام ١٩٥٢ .

ان تطور الانتاج الرأسمالي الصناعي في مصر يختلف في عدد من النواحي الاساسية عن جميع البلدان العربية الاخرى . - فموريا مثلا لم تستطع ان تخطو خطوات ، جدية نسبيا ، في طريق الانتاج الصناعي ، وخاصة في صناعاتها الرئيسية - صناعة القزل والنسيج - الا بالاستناد الى الاستقلال السياسي الذي انتزعتة بعد الحرب العالمية الثانية . كذلك امكانيات تراكم الرساميل اللازمة لتوسيع الصناعة الموجودة ولانشاء صناعات جديدة ، كانت محدودة جدا . ولم تتسع هذه الامكانيات نسبيا الا في السنوات الاخيرة التي سبقت الوحدة مع مصر ، وذلك بعد التوسع في زراعة القمح والحبوب ونشاط تصديرها وكذلك بعد الصعود المستمر في زراعة القطن وتصديره .

ولم يكن في سوريا اي بنك وطني تستطيع البورجوازية الوطنية الاستناد اليه في تمويل الصناعة . وفي عام ١٩٥٧ اتخذ برلمان الجمهورية السورية قرارا بانشاء اول بنك وطني صناعي في سوريا وجاء ذلك بعد تاسيس بنك وطني للاصدار (البنك المركزي) الذي تم انشاؤه عقب القرار الذي اتخذه البرلمان عام ١٩٥٦ بسحب امتياز الاصدار من البنك الاجنبي (بنك سوريا ولبنان) الذي يسيطر عليه الراسمال الفرنسي الانكليزي .

اي ان سوريا لم تستطع البدء ببناء اقتصادها الوطني المستقل الا عندما انتزعت استقلالها السياسي . وقد تمكنت سوريا ، استنادا الى الحركة الوطنية الشعبية ائصاعدة ، من تامين جميع المرافق التي كان يسيطر عليها الراسمال الاستعماري (سكك الحديد ، الكهرباء ، المياه ، الموانئ ، التبغ .. الخ ..) . وهكذا لم تنشأ في سوريا ظروف لانشاء شركات صناعية او شركات نقل او غيرها، مشتركة بين الراسمال الوطني والراسمال الاجنبي .

وامام وعي الشعب وتطور الحركة الوطنية الديهوقراطية ، فشلت طوال سنوات ، وخصوصا بين عام ١٩٥٢ وعام ١٩٥٧ ، جميع المحاولات التي بذلتها فئات البورجوازية الرجعية وكبار الاقطاعيين لفتح ابواب الاقتصاد السوري امام تغفل الراسمال الاستعمارية سواء منها الاميركية والانكليزية او الالمانية الغربية. ورات البورجوازية الوطنية السورية ان بالامكان السر في طريق تطور اقتصادي مستقل بالاستفادة من الامكانيات الداخلية المتطورة باستمرار وكذلك بالاستناد الى معونة الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى .

اي ان تطور البورجوازية الوطنية في سوريا ، وخصوصا الصناعية ، لم يتصف ، من حيث الاساس ، بطابع الارتباط بالراسمال الاجنبي . فلم يكن في سوريا مشاريع مشتركة يتعاون فيها الراسمال الوطني والراسمال الاجنبي . وهذا الذي يصح على تطور البورجوازية الوطنية السورية ، يصح على الاقطار العربية الاخرى على ان تؤخذ طبعا بعين الاعتبار خصائص كل بلد منها . مع العلم بان تطور البورجوازية الوطنية سواء في العراق او لبنان او الاردن او في بلدان شمالي افريقيا ، سار بشكل ابطا منه في سوريا .

اما في مصر ، فبعد الحرب المالية الاولى ، تراكمت رساميل هامة من بيع انقطن الذي ارتفعت اسماره كثيرا خلال الحرب ثم هبطت في اعقابها . فظهر ميل قوي نحو توظيف الاموال المتراكمة في المؤسسات المالية (البنوك وشركات التأمين .. الخ) ، وفي المشاريع الصناعية . وامام نهوض حركة النضال ضد الاستثمار (عام ١٩١٩ - ١٩٢٢) اضطر الراسمال الاجنبي الى بعض التنازلات ، وذلك لتقسيم صفوف الحركة الوطنية واجتذاب فريق من البورجوازيين المصريين وربطهم بمصالحه عن طريق اشراكهم في مشاريعه .

وهكذا اتجه قسم من الاموال المصرية الى شراء اسهم في البنوك والشركات الصناعية التي كان الراسمال الاجنبي قد انشأها في مصر ، ومن جهة اخرى ، اتجه قسم من الاموال المتراكمة الى السمي لانشاء مؤسسات ومشاريع مالية وصناعية محلية . وكان من الغايات الرئيسية لهذا الاتجاه تمويل عمليات تصدير القطن ثم تمويل صناعة نسيج محلية تستهلك ، على الاقل ، قسما من انتاج القطن الذي يفيض عن التصدير .

وكان اهم مظهر لهذا الاتجاه ، تأسيس بنك مصر الذي انشئ عام ١٩٢٠ .
وقد بدا هذا البنك نشاطه بتمويل التجار ومصدري القطن ، غير انه اخذ تدريجيا
وبشكل اوسع فاعوسع ، يؤسس شركات صناعية يهيمن عليها تماما ويمد كذلك
سيطرته على عدد اكبر فأكبر من الشركات المساهمة التي تتالف في مختلف الميادين
(بما في ذلك شركات الفزل والنسيج القطني ، وشركات نسيج الحرير والكتان ،
وحلج القطن ، والصناعة الكيماوية ، وشركات التأمين ، وشركات للنقل النهري
والجوي ، والتنقيب عن البترول ، ولصيد السمك ، ولصنع الورق ، وللطباعة ،
والسينما .. الخ ..) .

لقد لعب بنك مصر دورا هاما في تطور الانتاج الرأسمالي في مصر ، وهو
ما لم يحدث شبيه له في اي قطر عربي اخر .
وهكذا تكونت في مصر ، مع الايام ، طفمة قوية ، مالية وصناعية في آن
واحد ، واخذت تنمو وتشتد في هذه الطفمة ، سنة بعد سنة ، سمات شبيهة
بالسمات المميزة للحالة التي نشأت في الدول الاستعمارية من اندماج الرأسمال
الصناعي بالرأسمال البنكي . وهذه الطفمة هي التي عرفت باسم « طفمة
بنك مصر » .

صحيح ان هذا الاندماج بين الرأسمال البنكي المصري والرأسمال الصناعي
المصري ، حدث قبل الحرب العالمية الثانية ، اي في عهد سيادة الاستثمار
السياسية والاقتصادية على مصر ، غير ان هذا الاندماج تحقق على نطاق اوسع
فأوسع بعد الحرب العالمية الثانية وخصوصا بعد عام ١٩٥٢ ، مسبلا على
البورجوازية المصرية الكبرى طابعا يميزها عن جميع البورجوازيات في البلدان
العربية الاخرى ، وهو طابع الاحتكار والنفوذ والتوسع .

ولكي ندرك مدى تطور الطابع الاحتكاري لهذه الطفمة ، يكفي مثلا ان نعلم
ان اموال بنك مصر الاحتياطية عام ١٩٤٥ كانت تساوي ٣٧ بالمئة من مجموع الاموال
الاحتياطية لجميع البنوك العاملة في مصر ، وان الودائع في بنك مصر ، خلال
المرحلة الاولى من تأسيسه ، لم تكن تتجاوز ٢٠٠ الف جنيه مصري ، اما في عام
١٩٥١ فقد بلغت ٥٨ مليون جنيه .

ان تاريخ تطور طفمة بنك مصر هو مثال واضح للصفة المزدوجة المتناقضة
للبورجوازية الوطنية المصرية . فقد تكونت طفمة بنك مصر ، منذ نشوئها ، خلال
تطور طويل اتصف ، بصورة مستمرة ، بالتناقض وبالتفاهم مع الاستعمار .

ان جماعة بنك مصر استقلت ، باستمرار ، نضال الشعب المصري ضد
الاستعمار لتقوية مواقفها المالية والصناعية الخاصة وكذلك لتوسيع مشاركة
الرأسمال المصري في المشاريع والشركات التي يسيطر عليها الرأسمال الاجنبي .

فقد كان مصدر القطن وتجاره ، وكذلك كبار ملاكي الاراضي ، يوظفون

الاموال التي تتجمع لديهم في توسيع بنك مصر وفي تأسيس شركات تابعة له وكذلك في شراء اسهم الشركات الأجنبية المختلفة ، مثلا : بعد عام ١٩٢٢ ، حين اضطر المستعمرون الانكليز الى التراجع تحت ضغط الحركة الشعبية ، واعترفوا لمصر ببعض الحقوق الاستقلالية ، استغل كبار الملاكين والتجار المساهمين في بنك مصر وشركائه هذا الوضع لرفع التعريفات الجمركية على البضائع المستوردة والحصول على اعتمادات من الدولة . ثم في عام ١٩٢٧ ، حين اتجه المستعمرون كذلك تحت ضغط الحركة الشعبية الوطنية، نحو ارشاء قسم اوسع من البورجوازية المصرية ، صدر قانون ينص على ان يكون في مجلس ادارة كل شركة اجنبية تؤسس في المستقبل ، عضوان مصريان على الاقل وان يكون ربع الاسهم في ايدي المصريين . وقد اشند التعاون بين الرأسمال الاستعماري وبين جماعة بنك مصر وشركائه خصوصا في الفترة بين ١٩٣٠ و ١٩٤٠ ، فان العدد العديد من كبار المساهمين في بنك مصر وشركائه ومن اعضاء مجلس ادارة البنك ومجالس ادارة شركائه ، اصبحوا في الوقت نفسه من كبار المساهمين في الشركات الاجنبية او اعضاء في مجالس ادارتها بل ومديرين لها . ومن جهة اخرى ، اخذ الرأسمال الاجنبي يساهم ايضا مساهمة واسعة في الشركات والمشاريع التي اسسها بنك مصر او كان يشرف عليها .

اما تداخل الرأسمال الماي مع جهاز الدولة وهيئته عليه (وهو من سمات الرأسمالية الاحتكارية) فقد كان ملحوظا منذ المرحلة الاولى من تطور طفومة بنك مصر .

فمنذ البداية ، كان بين كبار المساهمين في بنك مصر والمشرفين عليه عدد من ممثلي الاسرة المالكة . ومع الايام ، اصبح دائما بين اعضاء مجلس ادارة بنك مصر والمجالس الادارية لشركائه ، عدد كبير من رؤساء الوزارات والوزراء وكبار الموظفين . وكان قسم هام من هؤلاء جميعا ، في الوقت نفسه ، اعضاء في مجالس الادارة في شركات اجنبية . وبالمقابل كان كبار العاملين في بنك مصر وشركائه ، في الوقت ذاته ، اعضاء في مختلف الهيئات التي تحدد سياسة الحكومة الاقتصادية . اي ان كبار الملاكين وكبار البورجوازيين الذين كانوا يشرفون على بنك مصر وشركائه ، كانوا ، في الوقت نفسه ، يشرفون على جهاز الدولة .

وهكذا اخذت شيئا فشيئا جميع اموال الدولة الاحتياطية وكذلك مخصصات مختلف المصالح الحكومية تودع في بنك مصر . وبعد عام ١٩٤١ ، صدر قانون تضمن الدولة بموجبه ودائع بنك مصر الحاضرة والمستقبلية .

من كل ما سبق يتضح ان السمات الاحتكارية التي تميز طفمة بنك مصر كانت تتسع باستمرار . وقد تطورت هذه السمات جميعا بسرعة كبرى بعد الحرب العالمية الثانية . وتبعا لاشتداد السمات الاحتكارية لدى طفمة بنك مصر ، كانت

، تشتد لديها الميول نحو التفاهم مع الاحتكارات الاستعمارية . فبعد الحرب العالمية الثانية ، نشط كثيرا تاليف شركات مختلطة يساهم فيها الرأسمال المصري والرأسمال الاجنبي معا .

وبرزت كذلك بعد الحرب العالمية الثانية ، بشكل أوضح ، الاتجاهات التوسعية لدى طفمة بنك مصر ، خصوصا فيما يتصل بالاقطار العربية . وقد تمثل ذلك في فتح فروع البنك في كثير من العواصم والمدن العربية ، وفي سوريا ولبنان بوجه خاص ، اذ ان نيل البلدين استقلالهما السياسي ، جعل التطفل المالي المصري فيهما أيسر واسهل .

وتتميز طفمة بنك مصر ، خلال جميع مراحل تطورها ، بالعداء الشديد لكل تدبير يرمي الى منح الحرية لجمهير الشعب ، لا سيما للطبقة العاملة ، وبالحد الشديد على كل تشريع اجتماعي فيه ولو أثر من روح التقدمية . ووجدت الطفمة حول ذلك تفهما وتأييدا تاما من جانب جهاز الدولة والاستثماريين الاجانب ، اما مساعي الطبقة العاملة المصرية الرامية الى تنظيم حزبها ، والحصول على الحريات النقابية وحرية الصحافة وحق الاضراب ، لرفع مستوى معيشتها ، فقد قوبلت دائما بالارهاب والقمع الشديدين .

تلك هي السمات التي تميزت بها ، حتى عام ١٩٥٢ ، البرجوازية المصرية الكبرى ، سيما فئتها العليا المتمثلة بوجه خاص في طفمة بنك مصر : احتكار واسع في ميدان الانتاج والتسليف ، تداخل متبادل مع جهاز الدولة ، تعاون مع الرأسمال الاجنبي الاستعماري ، صلات وثيقة مع كبار ملاكي الاراضي ، حقد شديد على حريات الشعب الديمقراطية ، ميول متزايدة نحو التوسع .

فماذا تغير في هذا الوضع ، وماذا تبدل في هذه السمات بعد عام ١٩٥٢ ؟ لقد تطورت جميع هذه السمات واشتدت وازدادت بروزا . ان خلاصة ما ادت اليه الاحداث منذ عام ١٩٥٢ حتى الان يمكن تلخيصها فيما يلي : ازالة بعض العقبات ، السياسية والاقتصادية ، التي كانت تعترض طريق البرجوازية المصرية العليا في سعيها الى توسيع سلطانها وهيمنتها على حياة البلاد .

ان كل اندعاية الناصرية حول القضاء على الاستغلال الاقتصادي ، وحول « التجهود المبذولة » المزعومة لتصفية الفوارق بين الطبقات ، وحول القضاء على « سيطرة الرأسمال على الحكم » ، تناقض الواقع على طول الخط .

ان الاسماء القديمة ، اسماء اساطين الرأسمالية وكبار المستثمرين لا تزال ترن في حياة مصر الاقتصادية وتعلأ اعمدة الصحف القاهرة : من عبود الى ابو رجيلة الى الفرغلي وغيرهم .

وزادت طفمة بنك مصر احتكارا وسلطانا في اقتصاد مصر ، وزادت هيمنة

على جهاز الدولة ، وزادت تدخلا في وضع اتجاه البلاد العام ، الاقتصادي والسياسي .

ان الودائع في بنك مصر التي كانت ، كما ذكرنا آنفا ، ٥٨ مليون جنيه عام ١٩٥١ ، تضاعفت تقريبا خلال السنوات الست التالية ، فبلغت عام ١٩٥٨ ما يزيد عن مئة مليون جنيه .

أما شركات الفزل والنسيج التي يشرف عليها بنك مصر فقد انتجت لوحدها ، عام ١٩٥٨ ، ربع مجهوع انتاج مصر من النسيج .

ونمة معلومات تشهد على ان في مصر الان ١١ عائلة تملك كل واحدة منها أكثر من ١٠ ملايين جنيه ، و ٩٦ عائلة تملك كل واحدة منها ٥ ملايين جنيه ، و ٢١٤ عائلة تملك كل واحدة منها مليون جنيه في حين ان الدخل اليومي لأكثر من مليون ونصف مليون عائلة فلاحية لا يتجاوز ٨ او ١٠ قروش (الجنيه يساوي ١٠٠ قرش) .

وقد أسست طفمة بنك مصر شركات ومعامل جديدة . وعدا الشركات التي يسيطر عليها البنك ويملك فيها ربطة اسهم كافية للإشراف التام عليها ، فهو قد وسع مساهمته في شركات أخرى واصبح له نفوذ ملموس في مجالس إدارتها ، ومنها شركات عبود للمنتجات الكيماوية ولصنع الاسمدة وشركات عبود الصلبة الأخرى .

ولطفة بنك مصر نفوذ كبير في مجالس الإدارة لكثير من الشركات بما فيها شركات اجنبية ، وشركات مختلطة يساهم فيها الراسمال الاجنبي والرأسمال المصري ، وكذلك في شركات يساهم فيها رأسمال الدولة (مثلا : شركة الحديد والصلب في حلوان التي يشترك فيها الراسمال الألماني الغربي ، وبنك مصر ايضا فيها ٢٠ بالمئة من الاسهم) . وتشرف طفمة البنك على الشركة التعاونية للبترول التي استولت على عمليات توزيع النفط والغاز في طول البلاد وعرضها ، والتي تهيمن على استيراد النفط والمنتجات النفطية في كل الجمهورية العربية المتحدة . وبلغ رأسمال هذه الشركة ١٠ ملايين جنيه .

وقد جاء في نشرة البنك الإحصائية الصادرة عام ١٩٥٧ ، ان الشركات التي يشرف عليها بنك مصر تستخدم حوالي مليون عامل ومستخدم وفني .

ان « المؤسسة الاقتصادية » ، التي انشئت في اوائل عام ١٩٥٧ ، والتي تتولى بالنيابة عن الدولة استثمار الاموال العامة التي توضع تحت تصرفها ، تشرف اليوم على أكثر من ٥٧ شركة تساهم فيها الدولة . والقوة الأساسية في هذه المؤسسة هي طفمة بنك مصر ، فلها كلمة نافذة في مجموع سياسة هذه « المؤسسة الاقتصادية » .

وشركة مصر التأمين ، وهي من بنات بنك مصر ، تحتكر عمليات التأمين على جميع المشاريع الحكومية .

أما علاقة طفمة بنك مصر بكبار ملاكي الأراضي الذين كانوا ، كما تقدم ، من أكبر مؤسسي بنك مصر والمساهمين فيه ، فلم يطرأ عليها من حيث الأساس ، أي تفسير . فإن قانون « الإصلاح الزراعي » ، ترك لكبار الملاكين ملكية هي ، بالنسبة لظروف مصر ، ملكية كبرى (٣٠٠ فدان) من الأراضي الخصبة التي تغطي وسطيا موسمين أو ثلاثة مواسم في السنة) . وينص القانون على أن يتخلى الملاكون الكبار ، للدولة عن الجزء من أراضيهم الذي يزيد عن المساحة المنصوص عليها في القانون ، مقابل ثمن تدفعه الدولة وهي تحصله من الفلاحين الذين نالوا قطعة أرض . وما ذلك ، في آخر تحليل ، إلا بمثابة تدبير قسري لحمل كبار الملاكين على بيع جزء من أراضيهم وتوظيف ثمنها في المشاريع الصناعية وفسي الشركات المساهمة .

كما أن طفمة بنك مصر تشترك اشتراكا واسعا في مشاريع الحكومة الرامية إلى استصلاح الأراضي البور . وإذا كان قسم من هذه الأراضي المستصلحة أو التي سوف تستصلح يراد - كما يقال - توزيعه على الفلاحين الصغار مقابل أسعار محدودة مقسطة ، فإن قسما آخر منها سيوضع في المزارع العلني وسيقع بالتالي في أيدي من يدفع أكثر ، أي في أيدي الأغنياء . ومعنى هذا أن استصلاح الأراضي أصبح مصدر أرباح جديدة لطفمة بنك مصر .

أن طفمة بنك مصر هذه ، تمثل قلعة الفئة اليمينية من البرجوازية المصرية . في ١١ شباط ١٩٦٠ ، أعلن تأميم بنكين مصريين كبيرين هما بنك مصر والبنك الأهلي الذي يمارس إصدار النقد . وليس المجال الآن لتحليل جميع القضايا المرتبطة بهذا الحادث تحليلا مفصلا وشاملا . فإن مثل هذا التحليل التفصيلي لا يدخل في نطاق هذا المقال . ولهذا نقتصر على بعض ملاحظات عامة ، تتعلق بمفردى هذا الحادث .

أن الصحافة القاهرية حاولت أن تبرهن أن هذا التأميم يحمل طابعاً « اشتراكياً » . ويرى مراسل وكالة الاسوشيتد برس الأميركية في القاهرة ، أن في هذا التدبير رداً على دعاية الشيوعيين الذين طالما أكدوا أن بنك مصر يمارس نوعاً من السيطرة على الحكومة .

وقد قلنا آنفاً أن بنك مصر هو قلعة أشد فئات البرجوازية المصرية امعاناً في الاتجاه اليميني . وبعد نشر القانون عن التأميم ، كتبت جريدة « الجمهورية » في ٢٠ شباط ١٩٦٠ ، أن ٥٠ ماسهما يملكون ٤٢ ٪ من أسهم بنك مصر ، ومنهم ١٠ أشخاص يملكون ٢٠ ٪ من مجموع الأسهم وشخص واحد (هو المليونير عبود) يملك ١٤ ٪ من الأسهم . وعدا ذلك ، كان بنك مصر ، كما قالت الجريدة نفسها ، يملك

نسبة مئوية كبيرة من رأسمال الشركات التابعة له . وهنا اضطرت الجريدة السي الاعتراف بحقيقة هامة اذ قالت حرفيا : « وهكذا تكون احتكار حقيقي يمارسه عدد قليل من الاشخاص » ، وابتد مثل هذا الرأي كذلك جريدة « الاهرام » المتصلة اتصالا وثيقا بالاطراف الحكومية العليا . ففي ١٣ شباط ١٩٦٠ ، اعترفت الاهرام بان بنك مصر كان ، بواسطة شركائه المديدة ، في وضع احتكاري ، مما كان يسمح له بان يفرض سيادته على سلطة الدولة . وهكذا ، فان تصريحات الاوساط الرسمية المصرية نفسها حول تأميم بنك مصر ، تؤكد من حيث الجوهر وجهة نظر الشيوعيين العرب وجميع التقدميين الذين تكلموا دائما عن الاتجاهات الاحتكارية لطفمة بنك مصر وكشفوا عن الدور الذي لعبته هذه الطفمة في حياة البلاد .

فماذا تبدل بعد تأميم بنك مصر ؟ .. ان بنك مصر من حيث هو مؤسسة مصرفية كان دائما على صلة وثيقة بالدولة التي ضمنت منذ عام ١٩٤١ جميع ودائع البنك . وحتى منذ عام ١٩٢٢ قدمت الحكومة دائما لبنك مصر القروض والاعتمادات، بل قدمت له ايضا مبالغ كبرى كمساعدة دون مقابل . وقد جاء في تصريحات القيسوني وزير الاقتصاد في الجمهورية العربية المتحدة ، ان البنك مدين للدولة بما يقارب عشرة ملايين جنيه .

ان قوة طفمة بنك مصر لم تكن قط كامنة في اهمية هذا البنك من حيث هو مؤسسة مصرفية محض . ففي مصر مؤسسات مصرفية اخرى . ولم يتجاوز رأسمال بنك مصر مليوني جنيه مصري . اما ارباحه من حيث هو مؤسسة مصرفية فكانت، في مرحلة ما بعد الحرب ، تبلغ ٧٥٠ الف جنيه ، وبلغت عام ١٩٥٨ ، مليونا ومئتي الف جنيه . وهذه الارباح لا يمكن مقارنتها حتى بارباح شركة واحدة كبرى من شركات طفمة بنك مصر .

ان قوة هذه الطفمة هي في ال ٢٤ شركة التي تشرف عليها مباشرة ، وكذلك في الشركات المديدة الاخرى التي يساهم فيها الرأسمال الذي تملكه طفمة بنك مصر . هذا عدا ان رأسمال هذه الطفمة يشترك ايضا في المشاريع التي تقام بمعونته رأسمال الدولة والرأسمال الخاص .

ان التأميم لم يشمل سوى بنك مصر من حيث هو مؤسسة مصرفية ولم يمس الشركات التي لا يزال يهيمن عليها اصحاب الملايين الذين يمشون طفمة هذا البنك . وبالتالي ، فالتأميم لم يزل من القوة الاساسية الرئيسية لطفمة بنك مصر ، هذه الطفمة التي لا يزال لها نفوذ كبير وهام جدا في البلاد .

هذا ولا بد من الاشارة الى ان جميع اسهم بنك مصر تتحول ، بموجب قانون التأميم ، الى سندات على الدولة قيمتها تعادل قيمة الاسهم في البورصة عشيية نشر القانون ، وتضمن الدولة لحاملي هذه السندات ربحا سنويا يعادل ٥ بالمائة .

النضال بين الاتجاهين

ان سمر الاحداث في المرحلة الممتدة من ١٩٥٢ الى ١٩٥٨ يبين بوضوح ان المواقع التي استطاع الشعب المصري انتزاعها من الاستعمار ، كانت موضع نضال شديد بين اتجاهين :

الاتجاه الاول : الاتجاه الوطني الديمقراطي الذي كان يرمي الى الاستفادة من هذه المواقع في سبيل متابعة النضال ضد الاستعمار وتحرير مصر من جميع قيوده المباشرة وغير المباشرة ، الظاهرة والخفية ، وخصوصا تحقيق استقلال مصر الاقتصادي الكامل ، واتخاذ التدابير لرفع مستوى الشعب المعاشي والثقافي والسر الى امام في طريق الديمقراطية والتقدم الاجتماعي ؛

الاتجاه الثاني : اتجاه الاوساط اليمينية من البرجوازية المصرية ، التي كانت تريد استغلال الحركة الوطنية التحررية من اجل تقوية سيطرتها واطلاق يدها في العمل لزيادة ارباحها بجميع الوسائل بما فيها التفاهم مع الاستعماريين الاجانب والتوسع في البلدان العربية الاخرى .

وبعد اخذ ورد وكر وفر بين الاتجاهين ، استطاعت الفئات العليا من البرجوازية المصرية قمع الحركة الشعبية الى فترة من الزمن ، وابعاد العناصر الوطنية الديمقراطية عن الميدان ، وفرضت على البلاد اتجاهها الذي تمثل في الشعار التالي: « انتهى النضال ضد الاستعمار » .

لا ريب ان تمصير البنوك الاجنبية العاملة في مصر ، وتأميم قناة السويس ، وانشاء قطاع الدولة في الانتاج ، جميعها مواقع هامة كان من الممكن ، بعد انتزاعها من برائن الاستعمار ، ان تعود بفائدة كبرى لتحقيق الاستقلال الاقتصادي وانقاذ البلاد من تغفلل الرأسمال الاجنبي في كثير من مرافق الحياة . غير ان البرجوازية المصرية الكبرى استغفلت هذه المواقع ، قبل كل شيء ، في سبيل غاياتها الطبقية .

ان الشعب بنضاله للتحرر من سيطرة المستعمرين الانكليز ، السياسية والعسكرية ، كان يريد ان يتحرر من كل سيطرة استعمارية ، سياسية واقتصادية ، على الاطلاق ، اما الاوساط اليمينية للبرجوازية المصرية حاولت وهي تحاول استغلال نضال الشعب ونضحياته في سبيل هدف واحد هو دعم مواقعها هي واطلاق يدها في التعاون والتفاهم مع كل الاستعمار العالمي وخصوصا الاستعمار الامريكي . في عام ١٩٥٩ ، تم عقد اتفاقيات مع بريطانيا اعادت اليها مواقعها الاقتصادية الاستعمارية واحدة بعد اخرى . اما الاتفاقية المالية الانكليزية المصرية فقد جاءت مجحفة بمصالح مصر .

والى جانب ذلك فتح الباب على مصراعيه امام تغفلل دول استعمارية جديدة : كالمانيا الغربية واليابان وايطاليا وخصوصا الولايات المتحدة الامريكية . وفي سبيل

تشجيع اجتذاب الراسمال من هذه الدول ، صدر منذ عام ١٩٥٢ قانون يجعل حصة الراسمال المصري في الشركات التي يؤسسها الراسماليون الاجانب في مصر لا تتجاوز ٤٩ بالمئة من مجموع الاسهم . وفي عام ١٩٥٤ صدر قانون اجاز انشاء شركات مساهمة براسمال كله او اكثره اجنبي .

ومنذ عام ١٩٥٧ ، وخصوصا منذ اواسط عام ١٩٥٨ ، حينما اعلنت القاهرة « ان النضال ضد الاستعمار قد انتهى » ، ورشحت لواء « مكافحة الشيوعية » ، شهد الناس سيلا من القروض والراسمال الاستثمارية الاجنبية يفمر مصر .

لقد نفذت مع الولايات المتحدة الاميركية قروض كبيرة بفوائد فاحشة سواء من قبل الحكومة المصرية او من قبل مختلف الشركات ، مثلا : القروض من بنك الاستيراد والتصدير الاميركي ومن مؤسسة التسليف الاميركية للامناء ، والقروض المقود مع الحكومة الاميركية لشراء قمح اميركي لسوريا ، ثم القرض الكبير البالغ ٦٠،٥ مليون دولار بفائدة ٦ ٪ لتوسيع قناة السويس الذي عقدته الحكومة المصرية مع البنك الدولي للانشاء والتعمير انفي يسيطر عليه الامريكيون .

غير ان التقليل الاستثماري الاميركي لا يقتصر على تقديم القروض ، بل يشمل ايضا توظيف الراسمال الاميركية في مختلف ميادين الانتاج في مصر وتأسيس مشاريع مشتركة ، او اميركية مصرية ، بتشارك فيها الراسمال الاميركي والراسمال المصري ، مثلا : الشركة العربية الاميركية لانتاج انقناير الطيبة ، الهيئة المصرية الاميركية لاستصلاح الاراضي ثم بينهما بالزاد العلني . وقد طلبت اميركا ضمانات لحماية الراسمال الاميركية المستثمرة في مصر ولتضع الازدواج في الضرائب فاجابتها حكومة الجمهورية العربية المتحدة الى طلبها .

ويعمل بنك الانشاء والتعمير الدولي لوضع اقتصاد الجمهورية العربية المتحدة اكثر فاكتر تحت اشرافه . فبحجة ضمان سلامة القروض المقدمة الى الجمهورية العربية المتحدة ، اخذ البنك يرسل الى القاهرة بعثات عديدة تتدخل في جميع ميادين الاقتصاد تحت ستار القيام بدراسات حول وضع الميزانية وحول النظم الاقتصادي في البلاد بمجموعه .

كذلك المانيا الغربية ، فهي ، عدا القروض ، تنشئ في مصر مشاريع مشتركة مع الراسمال المصري ، الحكومي والخاص ، كمصنع الحديد والصلب في حلوان ، ومصانع الاسمدة ، وكذلك مشاريع التنقيب عن المعادن ثم استثمارهما بصورة مشتركة . وقد وقعت القاهرة في عام ١٩٥٩ بروتوكولا مع المانيا الغربية يسمح لشركات كروب وديماغ بالمساهمة لا في استكشاف الثروة المعدنية فقط ، بل في المشاركة في تنظيم استغلالها واستثمارها ايضا .

وثمة قروض واتفاقات مع شركات ايطالية (مثلا : التنقيب عن البترول ، ولاستصلاح الاراضي ... الخ) وكذلك مع اليابان .

وكما هو الامر في اي مشروع مشترك بين الراسمال المصري الخاص ورأسمال الدولة ، كذلك الامر في اكثر المشاريع المشتركة بين الراسمال المصري والرأسمال الاجنبي : فهناك دائما حصة هامة لطفمة بنك مصر .

وبكلمة ، ان جميع السمات السابقة التي تميزت بها البرجوازية المصرية الكبرى ، اشتدت وازدادت بروزا ، وادى ذلك الى احتدام ميول الفرو والتوسع لدى الفئة العليا من البرجوازية المصرية .

مثلا : انتاج شركات بنك مصر ، وخصوصا شركات النسيج ، زاد كثيرا عن امكانيات السوق المصرية (١) ذلك لان « الاصلاح الزراعي » لم يؤد الى رفع المقدرة الشرائية لدى جماهير الفلاحين وهم الاكثرية الساحقة من سكان مصر .

كذلك رأت البرجوازية المصرية الكبرى ان لديها من الراسمال الفائضة ما لا تسمح احوال مصر باستثماره في ظروف مؤمنة للربح (نظرا لانخفاض مستوى معيشة الجماهير الشعبية الى حد هائل) ، فاخذ يشتد الميل الى تصدير الراسمال وانشاء شركات جديدة في البلدان العربية الاخرى .

ومن اطراف الامثلة في هذا المضمار ، ما جرى في اواسط عام ١٩٥٩ اذ شنت الدعاية القاهرية حملة شديدة ضد تونس لانها باشرت في انشاء مصنع حديث للنسيج . فقد اعتبر الرأسماليون المصريون ان بناء مثل هذا المصنع في تونس هو « تهجم » على الوحدة العربية ، وعلى القوة العربية ، لان تونس ليست بحاجة الى مثل هذا العمل ما دام القطن والنسيج ينتجان في مصر .

وكان من ابرز مظاهر المطامح التوسعية للبرجوازية المصرية الكبرى ، القرار الذي اتخذته الجامعة العربية ، تحت تأثير القاهرة ، بانشاء « مؤسسة الإنماء العربية » . ومهمة هذه المؤسسة تقديم القروض للمشاريع الخاصة في البلدان العربية واقامة مشاريع جديدة . وفي استطاعة المؤسسة ، كما جاء في نظامها ، ان تلجأ ، من اجل تمويل نفسها ، الى الاستعانة بموارد اجنبية مثلا : البنك الدولي للإنشاء والتعمير . وقد رجبت واشنطن بهذا المشروع . غير ان العراق ولبنان وتونس وبلدانا عربية اخرى عارضت المشروع نظرا للسيطرة عليه من جانب

(١) : جاء في تقرير ادارة شركة مصر للفزل والنسيج الرنيع (مصانع كفر الدوار) عن السنة المنتهية في ايلول ١٩٥٩ ، ان انتاج المصانع من الخيوط والافمسة قد ازداد ولكن « سوق الافمسة عانت خلال الشطر الاول من العام ركودا عابرا بسبب زيادة الانتاج عن حاجة الاستهلاك المحلي (اشارة التاكيد من كاتب المقال) ولكنها ما لبثت ان تخلصت منه على اثر اشتداد الانبال في اسواق التصدير وقد زادت كميات الافمسة الصادرة من انتاج الشركة بمقدار ٦٤٪ مما كانت عليه في العام الماضي » . .

البرجوازية المصرية التي اصرّت على ان تساهم في المؤسسة باكثر من ٥٠ ٪ من الاسهم أي اكثر من مساهمة سائر الدول العربية مجتمعة .

وتدعو البرجوازية المصرية الكبرى الى حرية تنقل الرساميل بين البلدان العربية ، والى توحيد سياستها النقدية والمالية ، وازالة الحواجز الجمركية فيما بينها ، كما تدعو الى التنسيق بين سياسات الدول العربية في ميادين التصدير والاستيراد .. الخ .. ، ذلك لان جميع هذه التدابير تتفق والمطامع التوسعية للاوساط العليا من البرجوازية المصرية .

ومن المفهوم ان التوسع بواسطة الاساليب الاقتصادية العادية يلاقي على طريقه كثيرا من العقبات . اذ ان البلدان العربية المتحررة لها اقتصادها الخاص ، ولها تجارتها وصناعاتها ومالياتها ، ولها مصالحها التي تدافع عنها بمعونة جهاز الدولة الذي بنته بعد طرد الاستعمار .

هناك طبعاً واقع موضوعي لا جدال فيه وهو ان كل ما تملكه البرجوازية المصرية من رساميل وادوات انتاج ، وكل ما تنتجه من بضائع ، هو اقل بكثير - بل بما لا يقاس - من الحاجات الحقيقية لتطور بلد كمصر سكانه اكثر من ٢٤ مليون نسمة . ولكن المشكلة هي ان الجماهير الشعبية لا تستطيع ان تشتري حتى الحد الأدنى الضروري من المنتجات اللازمة للطعام والكساء . ولايجاد حل لهذا الوضع، أي ارفع مستوى الجماهير مادياً وثقافياً ، لا بد من اصلاح زراعي ديمقراطي جذري صحيح يؤمن للفلاح الارض وامكان استثمارها ، ولا بد من تدابير اجتماعية تقدمية ترفع من مستوى العمال وسائر الكادحين ، فمئذئذ ما كانت ثمة حاجة الى القول بان « الانتاج يزيد عن حاجة الاستهلاك المحلي » . غير ان كل هذا بعيد جداً عن تفكير البرجوازية المصرية الكبرى فهي عاجزة عن حل القضية الزراعية حلاً جذرياً ، كما انها تتميز بالعداء الشديد للديمقراطية ولكل تدبير اجتماعي تقدمي .

وهكذا بينما نرى الملايين من الفلاحين وسائر الكادحين المصريين حفاة ونصف عراة ونصف جائعين باستمرار، نرى مثلاً ، مختلف شركات طفمة بنك مصر (وخصوصاً شركات النسيج) تقول علانية : « ان الانتاج يزيد عن حاجة الاستهلاك المحلي » وتطالب بأسواق للتصدير .

من كل ما تقدم يتبين ان البرجوازية المصرية الكبرى لن تتخلى عن مشاريعها ، انها لن تتخلى بسهولة عن سياسة الاستعباد والديكتاتورية والاستعمار التي تنهجها في سوريا . وكل ذلك يجري تحت ستار « القومية العربية » وتحت شمعار « الوحدة العربية » .

ان كل من يتخصص بعق وروية سير الاحداث وتطور العلاقات بين سوريا ومصر خلال السنوات الاخيرة ، ير بوضوح ان وحدة البلدين لم تكن - كما تزعم دعاية القاهرة - وليدة نشاط شهر او شهرين او ثلاثة اشهر ، بل ان العمل من

اجل هذه الوحدة بدأ منذ عام ١٩٥٥ وتمت التهيئة لها بصورة دقيقة خلال عامي ١٩٥٦ و ١٩٥٧ .

لقد اصبح من المؤكد الان ان البرجوازية المصرية الكبرى عمدت ، خصوصا في عام ١٩٥٧ ، الى تقوية دعايتها ونشاطها ، وسعت لالقاء الشقاق بين فئات الجبهة الوطنية في سوريا وازرع النفور بين ضباط الجيش السوري ، وعملت لاطهار سوريا بمظهر البلد العاجز عن صون كيانه واستقلاله ، بل بمظهر البلد الواقف على شفا حرب اهلية داخلية ، وذلك لالقاء الذعر في اوساط البرجوازية السورية ، ولتضليل الضباط الوطنيين وايهامهم بانه لم يبق امام سوريا سوى طريق واحد هو الاندماج في مصر كولاية من ولاياتها . وقد بذلت مساع كثيرة ونشطت دعايات محمومة - عن طريق الصحف والاذاعات - للتهويل على البرجوازية الوطنية في سوريا ببيع « الخطر الشيوعي » .

لقد اعتبر الاستعماريون الاميريكيون ان انهيار سيطرة الاستعمار الانكليزي الفرنسي في الشرق الاوسط. احدث «افراغا» شي هذه المنطقة وان هذا « الفراغ » يجب ان يملأه الاستعمار الاميركي وفقا لمبدأ « ايزنهاور - دالاس » . وقد ردت الجماهير الشعبية العربية ردا حاسما على المحاولات الرامية الى تطبيق هذا المبدأ . فبرز عندئذ في الاوساط اليمينية للبرجوازية المصرية مشروع جديد خلاصته ان تاختدعى عائقا «املاء الفراغ » بمعونة الاستعمار الاميركي وبمساندته . ولكن ما هي قوى البرجوازية المصرية الكبرى بالنسبة لقوة للاستعمار الاميركي ؟ اليس من الواضح منذ الان كيف سيتطور هذا « التعاون » بين قوتين متفاوتتين هذا التفاوت العظيم ؟ ان سياسة قصيرة النظر مثل هذه السياسة التي تنهجها الاوساط اليمينية ، يمكن ان تؤدي الى مد سيطرة الاستعمار الاميركي على العالم العربي .

ان اوهام البرجوازية المصرية العليا بان في استطاعتها ، عن طريق التعاون مع الراسمال الاميركي والراسمال الالمانى الغربي ، التمجيل في تصنيع البلاد والاستيلاء على اسواق ومناجم الخام في البلدان العربية الاخرى ، هي احلام فارغة لن ترى النور ابدا .

ان الاتجاه السياسي الذي تنتجه الفئات اليمينية من البرجوازية الوطنية المصرية - هذه الفئات التي تريد التفاهم مع الاستعمار وتسعى للتعاون مع الراسمال الاستثماري في استثمار الشعب ونهب خيرات البلاد على اساس « التوزيع العادل » للارباح بين الطرفين - ان هذا الاتجاه السياسي سيؤدي (وقد اخذ فعلا يؤدي) الى تقوية مواقع البرجوازية الرجعية المرتبطة ارتباطا تاما بالاستعمار والى زيادة وزنها في الحياة الاقتصادية وبالتالي في الحياة السياسية في الجمهورية العربية المتحدة وخصوصا في مصر . تلك هي النتيجة الحتمية لتوسع

التغلغل الاقتصادي الاستعماري في البلاد .

ان اية دولة تحررت حديثا من نير الاستعمار ، لا تستطيع ، بدون تحقيق استقلالها الاقتصادي ، الوقوف طويلا على قدميها حتى من الناحية السياسية .

فياض « الباب المفتوح » امام التغلغل الاقتصادي الاستعماري لا يؤدي الى تصنيع البلاد تصنيعا حقيقيا ، اي الى بناء صناعة ثقيلة وخصوصا صناعة انتاج ادوات الانتاج ، ويتضح ذلك من الاتجاه الذي يسير فيه نشاط الراسمال الاستعماري في مصر وسوريا . بل ان التغلغل الاقتصادي الاستعماري لا يلبث ، فوق ذلك ، ان يضعف تدريجيا من شان البورجوازية الوطنية ذاتها ، ويدفع بها الى المرتبة الثانية .

اما الاتجاه الاخر في الحركة الوطنية العربية فهو الاتجاه الذي يرمي، بصلابة وحزم ، الى متابعة النضال الوطني التحرري في سبيل تحقيق استقلال البلدان العربية السياسي والاقتصادي ، وتمكين هذا الاستقلال وتوطيده ، فسي سبيل اصلاح زراعي جذري ، في سبيل نشر الديمقراطية وتعزيزها ، في سبيل تقوية التضامن العربي وتوطيد اواصر الصداقة والتعاون بين الشعوب العربية . وتؤمن بهذا الاتجاه وتدعمه الجماهير الشعبية الواسعة وجميع الوطنيين العرب التقدميين .

واذا كانت الطبقة العاملة العربية وظيفتها الاحزاب الشيوعية ، تحتل مكانا مرموقا بين هؤلاء الوطنيين وتتمتع بنفوذ واسع في معظم البلدان العربية ، فذلك يعود بالدرجة الاولى الى النضال العنيد الحازم الذي يقوم به العمال العرب، بقيادة الشيوعيين ، ضد الاستعمار وفي سبيل الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية . فالتضحيات الكبرى التي تكبدها الشيوعيون العرب في هذا النضال ليست عبثا ولا تذهب هدرًا .

وثمة قوة كبرى عظيمة الشأن في النضال من اجل متابعة النهوض فسي حركة التحرر الوطني العربية وهي جماهير الفلاحين وكذلك الفئات الوسطى من سكان المدن : اي الحرفيون ، وصغار التجار ، والمتقنون . فهم يهمهم قيام الجبهات الوطنية ضد الاستعمار وتعزيز التضامن العربي ، وتوطيد الصداقة العربية السوفياتية .

وهناك فئات واسعة من البورجوازية الوطنية العربية تدرك هي ايضا ، ان الاستعمار الاميركي لا يهتم فقط بسلط الارهاب على الشيوعيين والديمقراطيين، فليس ذلك في نظره سوى مرحلة اولى للوصول الى هدف اكبر هو : عزل البلدان العربية ، ونسف العلاقات السياسية والاقتصادية بينها وبين المسكر الاشتراكي ، لكي يتمكن هو ، الاستعمار الاميركي ، شيئا فشيئا من فرض سيطرته التامة على العالم العربي . ان هذه الفئات من البورجوازية الوطنية تخشى

ان تجد نفسها ملقاة ، مكتوفة اليدين ، تحت رحمة الاستعمار الاميركي ، في حين انها اقتنعت عمليا بان التعاون مع الاتحاد السوفياتي وسائر بلدان المسكر الاشتراكي يستجيب لمصالح التطور الاقتصادي للبلدان العربية ، لان السدول الاشتراكية اذ تقدم معونتها الاقتصادية لا تضع لذلك اية شروط سياسية لا مباشرة ولا غير مباشرة . ان هذه الفئات تؤيد نضال البلدان الاشتراكية في سبيل السلم وتشجب ما تقوم به الدول الاستعمارية من اعمال عدوانية ، كما تشجب السياسة الرامية الى اقامة قواعد عسكرية في اراضي الغير ، وتعارض التسابق في التسلح ، وتؤيد النضال الوطني التحرري الذي تقوم به شعوب اسيا وافريقيا ضد الاستعمار .

وهكذا نرى ان الوضع ما يزال كما في السابق : فمصالح اكثرية الطبقات والفئات في المجتمع العربي الحديث : العمال والفلاحين والبرجوازية الوطنية والبرجوازية الصغيرة في المدن ، انما يهددها الاستعمار ، وهناك اليوم ، كما كانت الحال في السابق ، جميع الظروف الملائمة لقيام جبهة وطنية موحدة بين جميع القوى المناهضة للاستعمار .

القومية العربية والوحدة العربية

ان الشيوعيين العرب وسائر المناضلين التقدميين العرب ليسوا ابدا ضد القومية العربية والوحدة العربية بل هم ، على العكس ، انما يريدون ان تتطور الوحدة العربية والقومية العربية في الطريق الطبيعي، طريق التقدم والديمقراطية . ان القومية العربية من حيث هي حركة ترمي الى توحيد البلدان العربية برزت وتطورت في ظروف تاريخية معينة ، خلال النضال ضد الاستعمار ، وذلك ما جعلها تختلف عن قومية الامم الاوروبية التي تكونت قبل عهد الاستعمار .

يقول لينين : « ان في كل قومية برجوازية لامة مظلومة مضطهدة ، محتوى ديمقراطيا عاما موجها ضد الاضطهاد . وهذا المحتوى هو ما يؤيده دون اي تحفظ. » (من مقال « حق الامم في التصرف بنفسها » . المؤلفات الكاملة - المجلد ٢ - الصفحة ٢٨٤ ، الطبعة الروسية) .

وبالفعل اصطلحت القومية العربية دائما ، في كل خطوة من خطواتها وفي كل بلد من البلدان العربية ، بنهر المستعمرين وحراهم . وهذا ما ادى بشكل رئيسي الى ابراز المحتوى الديمقراطي التقدمي للقومية العربية الذي تمثل في السعي للاتفاق من سيطرة الاستعمار وفي التضامن مع قوى السلم في العالم بأسره .

واليوم ، تريد الاوساط اليمينية طمس وقتل هذا المحتوى التقدمي

للقومية العربية ، ونحويل القوميين الى حلفاء للاستعمار .
وماذا يبقى من قومية امة بقيت خلال اجيال واجيال ، مجزأة اناخ عليها
الاستعمار بنره فاضعها اقتصاديا وسياسيا وعكريا ... ماذا يبقى منها
اذا هي تنكرت لمصالح ومطامح الجماهير الشعبية في بلادها ، واذا هي عزلت
نفسها عن قوى التقدم في الميدان الدولي ؟ ان مثل هذه القومية ، تتحول ، في
مثل هذه الحالة ، الى حركة فئة ضيقة معزولة ، وتصبح في النهاية ، سارا
يخفي تحالف هذه الفئة مع الاستعمار .

ان الوقائع تثبت ان القومية العربية يمكن ان تكون قوة ذات شأن فقط
في معمران النضال العام الذي تشنه الشعوب العربية في سبيل تحررها .
ان فكرة الوحدة العربية تقوم على اساس واقعي . فالعرب ينتمون
الى قومية واحدة ، ولهم لغة مشتركة ، وثقافة مشتركة ، كما تتطور اديهم
العلامات الاساسية الاخرى المميزة للامة . غير ان هناك واقعا تاريخيا هاما هو
ان العرب ، منذ ان غابت من الوجود الدولة العربية العظمى المتمركزة التي كانت
عاصمتها اولاد دمشق وبمدها بغداد ، عاشوا خلال مئات السنين في دول واقطار
مختلفة ، ذات ظروف واطماع مختلفة . وقبل الحرب العالمية الاولى بمدة
طويلة ، انتزع المستعمرون اجزاء عديدة من العالم العربي واخضعوها لنيرهم
(مصر ، السودان ، بلدان المغرب العربي ، عدن ، امارات جنوبي الجزيرة العربية
الخ ..) . وبعد الحرب العالمية الاولى ، استولى المستعمرون على العالم العربي
بأسره .

ومن الواضح تماما ان تحرر الاقطار العربية من سيطرة الاستعمار هو
الشرط الاول الضروري لتوحيدها . وبالتالي ، فالنضال بين الشعوب العربية
في النضال ضد الاستعمار ، وتوحيد قواها للحصول على الاستقلال ولصون
هذا الاستقلال ، يبقى العنصر الاساسي الحاسم في حركة الوحدة العربية .
وعلى هذا ، ينبغي ان يدخل في الحسبان اختلاف الظروف في البلدان العربية ،
ينبغي ان يؤخذ بعين الاعتبار ان اشكال الوحدة يمكن ان تكون مختلفة ، فليس
من الضروري الحتمي ابدأ في المرحلة الحاضرة ان تندمج جميع الدول العربية،
من حيث هي دول ، اندماجا كلياً تاماً .

وأبرز مثال على ذلك هو لبنان. فحتى الغلاء من انصار الوحدة العربية ، او
اكثرهم الساحقة ان لم تقل جميعهم (طبعاً باستثناء الاوساط المفرقة في
الرجعية من البورجوازية المصرية) ، يترفقون بوضع لبنان الخاص ويستثنونه
من مختلف مشاريع الوحدة بين العرب . غير ان ذلك لا يعني ابدأ ان لبنان بلد
غير عربي او ان الوطنيين اللبنانيين لا يناضلون في سبيل اقامة العلاقات
السياسية والاقتصادية والثقافية مع سائر البلدان العربية .

ولناخذ الان بعض الامثلة من البلدان التي تسمى الى الوحدة مع الاقطار العربية الاخرى او حتى من البلدان التي توحدت مع غيرها كمصر وسوريا . ان في بعض هذه البلدان صناعة نسيج ، غير ان تكاليف الانتاج في احدها اقل من تكاليفه في البلد الثاني . فاذا لم يؤخذ ذلك بعين الاعتبار ، فيؤدي الى ان صناعة البلد الاول ستهدد صناعة البلد الثاني بالاضمحلال ويتحول الاحتكاك بين الفئتين من الصناعيين الى احتكاك بين البلدين .

ومثال آخر : متوسط اجور العمال في سوريا (وسكانها اربعة ملايين واكثر قليلا) اعلى بهرتين وحتى ، احيانا بثلاث مرات من متوسط اجور العمال في مصر (وسكانها ٢٤ مليوناً) فهل سيكون في المستطاع ، بعد التوحيد ، وخلال مدة معينة ، رفع مستوى اجور العمال المصريين الى مستوى اجور العمال السوريين طبعاً لا . بل ان الذي سيحدث هو ان مستوى معيشة عمال البلد الاصغر هو الذي سينزل الى مستوى معيشة عمال البلد الاكبر ، اي ستسوء حالة العمال في سوريا دون ان تتحسن حالة العمال في مصر ، والرابع هو فقط فئة معينة من فئات البورجوازية المصرية .

ومثال ثالث : تكونت في سوريا تاريخياً تقاليد ديمقراطية (حرية الكلام والنشر والصحافة ، وحرية الاجتماعات ، وحرية النشاط النقابي ، وحرية الاحزاب السياسية .. الخ ..) ، ولم تبقى هذه الحريات وفقاً على فئة مختارة من الاقطاعيين او البورجوازيين او محترفي السياسة ، بل تفطلت هذه التقاليد الديمقراطية في الجماهير الشعبية التي مارستها للنضال في سبيل حقوقها وللمراقبة سلوك القائمين على الحكم . فهل من الممكن محو هذه التقاليد الديمقراطية بجرة قلم دون ان يحدث ذلك نفورا واستياء واحتجاجاً ؟

في اواخر عام ١٩٥٨ كتب احد « مفكري » حزب البعث زاعماً ان الظروف الموضوعية في سوريا ، التي « بنوح » عليها الشيوعيون السوريون ، هي « ظروف رجعية » (كذا ! ..) ولكن هل وجود صناعة في دولة عربية هي ظاهرة رجعية فينبغي ان تزال ؟ وما هو الشيء الرجعي في ارتفاع مستوى اجور العمال ؟ أم ربما ان الحريات الديمقراطية التي يمارسها الشعب هي كذلك اشياء رجعية فينبغي محوها ؟

في عام ١٩٥٩ فقد البعثيون ، نتيجة سياستهم ، كل ثقة لدى الشعب السوري . فبؤدنا ان نسال اليوم قادة البعث : هل هم موافقون على جعلهم هم ايضاً ، في عداد « الظروف الموضوعية الرجعية » ، التي ينبغي التخلص منها؟ يقول مثل سائر في سوريا « ان التجارب تفتح حتى اعين العميان » . ولكن هل يصح هذا المثل على اعضاء حزب البعث ؟

ان كل محاولة ترمي الى تجاهل الظروف الموضوعية او طمسها ، مصيرها

الفشل المحتوم . وقد كانت الدعاية المصرية ، ودعاية حزب البعث ، قبل الوحدة بين مصر وسوريا ، تؤكد ان من الضروري ، لنجاح الوحدة « تماثل » الاوضاع بين البلدين . وعلى هذا الاساس برروا حل الاحزاب السياسية وحل البرلمان في سوريا ، وبرروا القضاء على حرية الكلام والصحافة والاجتماعات والنقابات وقالوا للشعب انهما « تفهيمات تافهة » - ولكنها مؤقتة على كل حال - ولا قيمة لها بالمقارنة مع « الخيرات العظمى - التي ستجلبها الوحدة . وماذا كانت هذه « الخيرات » وماذا كانت نتائج الوحدة بعد القضاء مما يقارب المستتين عليها ؟

ماذا حدثت للوحدة الى الشعب السوري ؟

لقد كان الاقتصاد السوري ، قبل الوحدة ، بوجه عام ، في حالة تدهور ونهوض . اما اليوم فان سوريا ، التي كانت قبلا بلدا مصدرا للمح ، أصبحت تستورد القمح من الولايات المتحدة الاميركية ومن ايطاليا وغيرها . وانخفضت المساحة المزروعة قطنا . اما زراعة الرز فهي في هبوط وانحطاط . والتجارة تعاني الركود والكساد . اما الانتاج الصناعي فهو في تقلص وهبوط مستمر . وفي صناعة النسيج ، وهي الصناعة الرئيسية في سوريا ، اوقفت كثير من المعامل الصغيرة والمصانع الحرفية اعمالها تماما . واخذت معامل النسيج في حلب ، وهي تعد اكبر واقوى المعامل في سوريا ، تقلص انتاجها وترح عمالها شيئا فشيئا او تسفلهم جزئيا . وهبط انتاج الجلود والمكايير والموبيليا وقلص عدد من معامل الصابون . وشملت البطالة الاف الناس ، هذا عدا عشرات الالوف الذين هاجروا الى الاقطار المجاورة وخصوصا الى لبنان سعيا وراء اللقمة . وقد صرحت مصادر رسمية في الحكومة اللبنانية ان عدد الشفيلة السوريين المهاجرين الى لبنان بلغ خمسين الفا في عام ١٩٥٩ ، اما الان ففي لبنان اكثر من ١٠٠ الف شفييل سوري .

وهبطت قيمة النقد السوري ، وتقلص التوظيف بشكل ملحوظ ، واتخذ تهريب الرساميل الى الخارج نطاقا واسعا . وتفاقم الفلاء بشكل فاحش ، وقد ارتفعت اسعار اللحم والسمن بصورة سريعة وبلغت حدا لم تعرفه سوريا منذ الحرب العالمية الثانية ، وبلغ من انتشار البؤس والفقر ان المجاعة اجتاحت عددا من المناطق الريفية واضطرت السلطات الى توزيع الدقيق على الجائمين .

ان السبب الرئيسي لتدهور الوضع الاقتصادي في سوريا هو السياسة التي تتبناها البورجوازية المصرية الكبرى تجاه الاقليم السوري من الجهمورية العربية المتحدة ، هذه السياسة التي لم تكن الوحدة مع سوريا في نظرها سوى وسيلة للاستيلاء على السوق السورية واخضاع الاقتصاد السوري لمطامعها .

من اجل ذلك ينبغي ان يتوقف انتاج القطن في سوريا او ، على الاقل ، ان يصبح انتاجه والتجارة به وتصديره وتحويله خاضعة كليا لمصالح المالكين المصريين والرز السوري يجب ان يزول امام الرز المصري (١) . والنسيج السوري ينبغي اما ان يزول ويتخلى عن سوقه السورية واسواقه التقليدية الاخرى فـسي الاقطار المجاورة للنسيج المصري ، واما ان ينتقل الى قبضة الراسمال المصري . وفعلما فان المنسوجات المصرية ، نظرا لرخصتها (بسبب انخفاض اجرة العامل المصري) اغرقت اسواق سوريا وانزلت اضرارا كبرى باصحاب مصانع النسيج السورية . وبينما تقفل معامل النسيج السورية الصغيرة ابوابها ، وبينما معامل النسيج الكبيرة مهددة كذلك بالمصر نفسه ، يجري الاستعداد لانشاء معمل نسيج جديد في الاقليم السوري يقوم على تمويله بصورة رئيسية بنك مصر .

وبعد قيام الجمهورية العربية المتحدة ، فتح بنك مصر ستة فروع جديدة له في سوريا وبدا ببناء مستودعات لاجل المنتجات والمحاصيل التي يتلقاها المكان مقابل القروض التي يمنحهم اياها . وعلاوة على ذلك فان رساميل فروع بنك مصر وغيره من البنوك المصرية تحتل مواقع هامة في « المؤسسة الاقتصادية » التي تم انشاؤها مؤخرا في سوريا على غرار ما جرى في الاقليم المصري .

ويعاني المثقفون السوريون ويلات البطالة ، بينما يحل المعلمون والمدرسون المصريون محل السوريين في مدارس سوريا ومؤسساتها التعليمية . واذا اضفنا الى ذلك كله ، تسريح الوف الموظفين السوريين ، المدنيين والعسكريين ، تتمثل لنا الصورة الكاملة للوضع في سوريا ولما تمض بعد على الوحدة سنتان .

والجيش السوري الذي كان مفخرة العرب جميعا بوطنيته ووعيه العاليي وكرهه الشديد للاستعمار والرجعية وروحه الديمقراطية ، اعملوا فيه تخريبا وتمزيقا . وقد ازيح معظم الضباط السوريين عن مراكزهم فطردوا من الجيش او ارسلوا الى مصر ، واتقي بالعديد منهم في السجون كما اضطر عدد منهم الى مغادرة وطنهم . اما الان فكثر من ضباط الجيش الاول (الجيش السوري) هم من المصريين الذين يطبقون في سوريا الاساليب المتبعة فـسي الجيش المصري . ويسلك معظم الضباط المصريين تجاه الشعب ساوكا فظلا يذكر السوريين بساوك الضباط الاستعمار الفرنسي .

(١) تنقلص زراعة الارز في سوريا باستمرار ، نجد ان مصر ، على العكس ، تزداد فيها مساحة الاراضي المزروعة ارزا . وقد كتبت الاهرام في ٢٢ كانون الاول ١٩٥٩ ان مساحات من الارض تبلغ ١٠٩ الاف فدان انتقلت من زراعة الذرة الى زراعة الارز نظرا لازدياد تصديره .

ويتساءل الشعب السوري عن مصير المشاريع التي نصت عليها الاتفاقيات الاقتصادية مع بلدان المعسكر الاشتراكي . صحيح انه يتم بناء مصفاة النفط في حمص التي بدأت تشيكونسولفيا ببنائها قبل الوحدة وقد وقع هذا المشروع مثله مثل العديد من غيره ، تحت سيطرة الراسمال المصري . ولكن ابن المشاريع الكبرى الاخرى التي نصت عليها الاتفاقيات السوفياتية السورية المعقودة عام ١٩٥٧ . ان الناس في سوريا لا يسمعون اي شيء عنها رغم مرور عامين على عقدها هذا بينما يعلم الشعب السوري علم اليقين ان الاتحاد السوفياتي كان ولا يزال امينا كل الامانة لتهدياته . ومما يقلق الراي العام السوري قلقا عظيما ما يرى في الصحف ، بين حين وحين ، من انباء عن ان نية حكام القاهرة متجهة الى اعادة النظر في هذه المشاريع او تسليم تمويلها ، الى الدول الغربية .

ويبلغ بهم الامر انهم فرضوا على سوريا ، منذ امد قريب ، النقطة الرابعة من برنامج ترومان رغم ان الجمهورية السورية كانت البلد الوحيد في كسل الشرق الاوسط الذي رفض بحزم هذا البرنامج الاستعماري .

اما من الناحية السياسية فان سوريا تعاني اليوم حالة من الاستبداد المطلق والفوضى لم تعرف لها مثيلا في كل تاريخها الحديث . فقد عطلت وحلت جميع الاحزاب الوطنية . حتى مبادئ الدستور الموقت التي اعلنها جمال عبد الناصر بصورة فردية فور قيام الوحدة ، اقيمت في سلة المهملات . وكان ينبغي تأليف « برلمان موقت » يعين رئيس الجمهورية نوابه تعيينا (على ان يكون نصفه على الاقل من نواب البرلمان السابقين المصري والسوري) وبقي طوال مرحلة الانتقال غير ان هذا البرلمان الموقت لم يؤلف خلال مدة طويلة ، اما في الوقت الحاضر فقد تألف برلمان من اشخاص عينتهم حكومة الجمهورية العربية المتحدة تعيينا ، وخرقت اثناء هذه « العملية » عدة نصوص صريحة من الدستور الموقت الذي كان قد اعلن حين قيام الجمهورية العربية المتحدة .

اما انتخابات الاتحاد القومي التي جرت في شهر تموز ، فقد كانت مهزلة . فاللجان المحلية التي تم « انتخابها » لا تعرف ما هي مهمتها ولا وظائفها . وعندما حاولت بعض هذه اللجان ان تمارس ولو شيئا من النشاط ، اقيمت بانها « تتناول » وتتجاوز « صلاحياتها » وان السلطة نفسها تعرف ما لها وما عليها .

ان سوريا ، منذ قيام الوحدة حتى اليوم تعاني ازمة في الحكم تتفاقم باستمرار ، وقد استقال نائبا رئيس الجمهورية وهما سوريان . واستقال او اُقيل الوزراء السوريون الواحد تلو الآخر ، وفشلت جميع اللجان التي اُلفت لمعالجة الوضع في سوريا . وكان من التدابير التي لجأت اليها حكومة الجمهورية العربية المتحدة ارسال النائب الاول لرئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة للجمهورية ، المشير عبد الحكيم عامر الى سوريا ، وكان اول من

تبع المشير عامر الى سوريا ، محمد رشدي مدير ادارة بنك مصر . ومن التدابير الاساسية التي اتخذها عامر في سوريا : تشديد الارهاب ضد العناصر الوطنية الديمقراطية ، محاولة ارضاء كبار ملاكي الاراضي ، السعي للتقرب من العناصر اليمينية في الاحزاب السورية ، محاولة اقناع فئات البورجوازية السورية التجارية والصناعية ، بالاتفاق مع طفمة بنك مصر . غير ان جميع هذه التدابير لم يكن من الممكن ان تؤدي الى النتيجة المنشودة من ورائها . فالازمة في سوريا تتفاقم وتستفحل وتشمل جميع الميادين : الاقتصاد والسياسة والادارة .

ونمة الوف من خيرة ابناء الشعب ، من خيرة الوطنيين الديمقراطيين : من العمال والفلاحين والحرفيين والضباط والمثقفين ، من الكادحين بسواعدهم وادمتهم ، يملؤن سجون سوريا ومصر . وغالبية هؤلاء (اذا استثنينا الـ ٦٠) وطنيا ، الذين حوكموا سرا في الاسكندرية خلال آب وايلول من عام ١٩٥٩) يعانون عذاب الاعتقال والسجن دون ان يحالوا الى المحاكم .

وقد مات عدد من المعتقلين تحت التعذيب منهم ثلاثة شيوعيين سوريين هم المعلمان سعيد الدروبي ومحي الدين فليون والطالب جورج عدس . كذلك مات الدكتور فريد حداد تحت التعذيب في السجون المصرية .

وتلجأ الشرطة السرية (المباحث) في الجمهورية العربية المتحدة الى اساليب الفانستر . فقد اختطفوا من احد شوارع دمشق المناضل البارز في الحركة التحررية العربية الرفيق فرج الله الحلو . وقد رفضت شرطة المباحث حتى مجرد الاعتراف باعتقاله . وقد جاءت الانباء الرهيبة عن التعذيب الذي لقيه فرج الله الحلو وعن موقفه الباسل البطولي الجدير بمناضل شيوعي ، فانارت موجة عارمة من التائر والاستنكار والاحتجاج بين جميع الناس . وانطلقت من لبنان وكذلك في البلدان العربية الاخرى ولدى الرأي العام الديمقراطي العالمي حركة واسعة عظيمة تحت شعار : الحرية لفرج الله الحلو .

في خريف عام ١٩٥٨ ، حين بدأت تبرز وتتفاقم في سوريا المصاعب الاقتصادية والسياسية ، ولما تمضى على الوحدة بضعة شهور ، تقدم الحزب الشيوعي بمنهج سياسي كان من الممكن ان يكون اساسا صالحا لبناء الجمهورية العربية المتحدة وتطورها .

لقد جاءت في هذا المنهج المؤلف من ١٣ بندا اقتراحات عملية واضحة : اقامة حكومتين في كل من الاقليمين السوري والمصري من الجمهورية العربية المتحدة (الى جانب حكومة مركزية للجمهورية كلها تهتم بشؤون الدفاع والسياسة الخارجية وغيرها من الشؤون المشتركة) ، تنظيم العلاقات الاقتصادية بين سوريا ومصر على اساس يؤدي الى دعم التطور الاقتصادي ، وخصوصا الصناعي ، في كلا الاقليمين ، حبة برلمانية ناشئة من انتخابات عامة حرة ، تأمين حرية

الكلام والصحافة والاجتماع والاحزاب السياسية وثقافات العمال ومنظمات الفلاحين ، اصلاح رزاعي شامل يؤمن الارض لجميع الفلاحين المحرومين منها ويضمن لهم وسائل استثمارها .

اما ما يتصل بالسياسة الخارجية فيقترح المنهج : اقامة علاقات اخاء وتعاون وثيق مع البلدان العربية المحرة ، توطيد الصداقة مع اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية وبانتر بلدان المعسكر الاشتراكي لصيانة استقلال الجمهورية العربية المتحدة وضمان تطور اقتصادها الوطني ، مقاومة مطامع المستعمرين وخصوصا الاستعمار الاميركي ، حماية الاقتصاد من تغفلل الراسمال الاستعماري . وقد اثار هذا المنهج الذي تقدم به الحزب الشيوعي ، غضب الدوائر الحاكمة في مصر . وانبرى جمال عبد الناصر في خطاب القاه في بور سعيد في ٢٣ كانون الاول يتهم الحزب الشيوعي السوري بالانفصالية وبمقاومة الوحدة العربية والقومية العربية . وتلت ذلك تدابير اضطهاد عنيفة كانت فاتحة الحملة الارهابية الواسعة ضد القوى الوطنية الديمقراطية في سوريا ومصر . واضطر الحزب الشيوعي السوري للمرة الرابعة في تاريخه ، الى الانتقال الى العمل السري .

غير ان الشعب السوري ، استقبل منهج الحزب الشيوعي بتأييد حار شامل ، حتى انه اصبح شبه ميثاق وطني للبلاد باسرها . ويرى جميع الوطنيين اليوم ان هذا المنهج قد عالج قضية الوحدة العربية بشكل صحيح وابان السبيل الناجح لاحباط مساعي الاستعمار الرامية الى تحطيم وحدة العرب الوطنية وضرب العرب بالعرب .

لقد افلست الوحدة السورية المصرية افلاسا تاما

اصبحت سوريا ، ولما يفض على الوحدة سوى سنتين او اكثر قليلا ، في وضع لا يوصف من الفوضى والازمة الشاملة سواء في ميدان الاقتصاد او في سائر الميادين الاخرى . وبعدها ابعد عن الحكم حزب البعث وكذلك ممثلومختلف اوساط البورجوازية الوطنية السورية ، صار من الواضح تماما ان الوحدة لم تتم في سبيل « انقاذ سوريا من الخطر الشيوعي » كما صرح عبد الناصر في حديثه الى المجلة الهندية « بليتز » ، بل من اجل استثمار سوريا طبقا لمشاريع البورجوازية المصرية الكبرى .

ان وحدة سوريا ومصر حملت الى الشعب السوري الخراب والدمار والفقر والبؤس وهدر الكرامة الوطنية وخنق الحريات الديمقراطية . انها رمت بسوريا سنين الى وراء في مجال التطور الديمقراطي .

وتجربة الفترة التي مرت منذ اعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة ، اقنعت الشعب السوري تماما بان الوحدة لم تتحقق لمصلحة سوريا ولا لمصلحة

الحركة التحررية للشعوب العربية ، انما تحققت لمصلحة الرجعية بل وفي آخر تحليل ، لمصلحة الاستعمار .

ان العمال السوريين الذين خسروا مكتسباتهم وفقدوا حرياتهم الثقافية وأخذوا يمانون ويلات البطالة ؛ والفلاحين السوريين الذين يرون كيف تبخر آمالهم في تطبيق اصلاح الزراعي ويقاسون اليوم أهوال الجوع في كثير من مناطق سوريا ؛ وارباب الصناعة الوطنيين يحل بهم الخراب ويتدهور الانتاج الصناعي السوري امام انظارهم ؛ والتجار الوطنيين الذين يمانون مصاعب كبرى في تصريف بضائعهم وتجاوبهم باستمرار اخطار الافلاس والدمار ؛ والطلاب والشباب القوميين الذين يرون بأنهم كيف تنهار اوهامهم التي كانوا يتفنون بها عند قيام الوحدة ؛ والجند والضباط السوريين الذين يشاهدون بام عيونهم كيف تعمل السلطات السورية لضرب وحل الجيش السوري الذي كان منذ امد قريب قلعة من قلاع الحركة الوطنية التحررية في كل الشرق العربي ... ان جميع الوطنيين الديموقراطيين الذين يشهدون بقصة وآلم كيف تهدر وكيف تهان تقاليد وطنهم البطولية الباسلة - اي ، بكلمة ، كل الشعب السوري (عدا فئة ضئيلة من كبار الاقطاعيين وزعماء العشائر وحفنة من العملاء المبايعين) - يدرك بصورة اعمق فاعمق واوضح فواضح ان الوضع في البلاد اصبح لا يطاق ولا يحتمل ، وان طريق الخلاص هو في اقامة اوسع جبهة وطنية تشمل العمال والفلاحين والبرجوازية الوطنية التقدمية والشباب والطلاب والنساء وجميع العناصر الوطنية الديموقراطية : جبهة وطنية شاملة هدفها النضال في سبيل اعادة النظر في الوحدة من الاساس ، في سبيل انقاذ سوريا المعذبة ، وطنهم الحبيب .

لقد اقتنع السوريون بالتجربة ان افكار القومية العربية ومثلها ، تحرفها الاوساط الحاكمة في الجمهورية العربية المتحدة وتشوهها وتستبدل بها القومية المصرية التي تعبر عن الطامع الشوفينية التوسعية للبرجوازية المصرية العليا . ان الشعب السوري يريد ان يستعيد دوره المجيد كمناضل طليعي في معركة العرب الكبرى في سبيل الانعتاق من الاستعمار وفي سبيل الحرية والديموقراطية . انه يريد ان يسهم بقسطه في ازالة التفرقة التي زرعوها بين العرب ، لكي تعود الشعوب العربية الى التعاون الاخوي فيما بينها في نضالها الشاق ضد الاستعمار والرجعية .

حركة التحرر العربية

وقضية الديمقراطية والاصلاحات الاجتماعية

ليس من الممكن النظر الى حركة العرب الوطنية التحررية بمعزل عن قضية الديمقراطية والاصلاحات الاجتماعية الجذرية ، كما يفعل ممثلو الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية العربية وكما تفعل خصوصا الاوساط الحاكمة

في الجمهورية العربية المتحدة .

واذا اصفى المرء الى اقوال حكام الجمهورية العربية المتحدة ، لم يستخلص ابدا من هذه الاقوال انهم ضد الإصلاحات الاجتماعية ، بل اكثر من ذلك فهم يزعمون انهم انفسهم انما ينون « مجتمعا اشتراكيا ديمقراطيا تعاونيا » . غير انهم حتى اليوم لم يتقدموا بأي تعريف لهذا النظام الاجتماعي . وكل ما قالوه حتى الان في هذا الموضوع يحيط به الغموض ويكتنفه الضباب . فقد قال السيد عبد الناصر في خطاب القاءه في دمشق ان هدف « اشتراكيته » هو ان يمنح « استقلال الراسمالين للعمال واستقلال العمال للرسماليين » (كذا) . اما من الناحية العملية فان كل ما ناله عمال سوريا ومصر من هذه « الاشتراكية » حتى الان هو : منع احزابهم ونقاباتهم وصحافتهم واعتقال المناضلين النقابيين ، وازدياد البطالة (١) وغلاء المعيشة .

اما ما يتصل بطبيعة « التعاون » في هذا النظام ، فالصفة المميزة له هي محاولة اجبار الفلاحين على الدخول في جمعيات تعاونية زراعية يدخل فيها ايضا اغنياء المزارعين ، وحتى كبار الملاكين . ومعروف في هذه الحالة لمن تكون السيطرة في هذه التعاونيات . ولكن حتى مثل هذه التعاونيات لم تلق رواجاً لا في مصر ولا في سوريا .

اما ما يتعلق بالديمقراطية ، فان الاوساط الحاكمة في الجمهورية العربية المتحدة تعارض الديمقراطية السياسية بـ « الديمقراطية الاجتماعية » . فاذا كانت هذه « الديمقراطية الاجتماعية » مدعوة ، كما يزعمون ، الى « القضاء على الاقطاع » ، و « منع الراسمال من السيطرة على الحكم » فالواقع ان التطور الاجتماعي في الجمهورية العربية المتحدة ، كما شرحنا آنفا ، لايسر ابدا في هذا الاتجاه .

فلناخذ القانون الذي اسموه قانون اصلاح الزراعي . انه في الواقع ليس قانون اصلاح زراعي بل هو ، في احسن الحالات ، قانون تعديس الملكية الاقطاعية على الارض تعديدا جزليا . واذا فحصنا نتائج تطبيق هذا القانون في مصر وجدنا ان السلطة الحقيقية ، او السيطرة الحقيقية ، فهي الريف بقيت ، من حيث الاساس ، في ايدي كبار ملاكي الاراضي . اما الفلاحون الكادحون الذين نالوا قطعة ارض بنتيجة اصلاح الزراعي ، فهم في حالة صعبة جدا وكثيرون منهم عادوا فاصبحوا من جديد بدون ارض . اما فيما يتصل بسوريا فان نتائج تطبيق قانون اصلاح الزراعي فيها ، هي اسوأ منها في مصر .

(١) - اعترف جمال عبد الناصر نفسه في خطاب القاد في ٢٤ تموز ١٩٥٩ ،

ان في مصر تقريبا مليون عاطل عن العمل .

لقد قدمت الشعوب العربية كثيرا من الضحايا ، وبذلت كثيرا من الجهود ، وعانت كثيرا من العذاب في سبيل الحرية وبأسم الحرية ... وقد اصطدم العرب دائما في نضالهم من اجل الحرية بمقاومة وحشية من المستعمرين الذين يتميزون دائما بالكراه العظيم الشديد للحريات الديمقراطية وبالسعي المستمر لكبتها وخنقها بجميع الوسائل . تلك حقيقة واقعة ليس من الممكن تجاهلها او انكارها . وكان من نتيجة ذلك ان النضال في سبيل الاستقلال اندمج اندماجا عضويا بالنضال في سبيل الديمقراطية .

واذا استعرضنا تجربة الجمهورية السورية منذ عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٥٧ ، عندما كانت الديمقراطية قائمة على نطاق واسع ، رايانا ان الحريات الديمقراطية التي كانت سائدة ، لم يستطع لا الاستثمار ولا الاقطاعية استعمالها في سبيل مصالحهما . بل على العكس ، تماما ، ادى وجود هذه الحريات الى اضعاف مواقع الاستثمار والاقطاعية والرجعية كلها . ومع ذلك ينبغي ان بعضهم زاعما ان الديمقراطية في سوريا انما كانت ، بالدرجة الاولى في مصلحة المستعمرين .

ان هذه المزاعم الزيفة ليست سوى سنار لتفطية الحقيقة التالية وهي : ان البورجوازية المصرية الكبرى لا تستطيع ابدا ان تمارس سياسة التفاوض مع الاستثمار وسياسة التوسع في سوريا وتجاه البلدان العربية الاخرى ، بالاساليب الديمقراطية وفي ظروف من الحريات الديمقراطية .

ان جميع المحاولات الرافية الى تجريد الحركة التحررية العربية من محتواها الديمقراطي هي محاولات مكتوب لها الفصل الاكيد .

ان الطبقة العاملة في البلدان العربية قد ترعرت ونمت ، لا عديدا فقط ، بل ارتفع ايضا ادراكها السياسي . لقد تقدمت وعيا وتنظيما وتصلبت خلال الممارك ضد الاستثمار وفي سبيل توطيد الاستقلال ، وما من قوة تستطيع اليوم اخراجها من ساحة المعركة .

ان امام الطبقة العاملة في البلدان العربية مهمة تاريخية كبرى هي ان تجمع حولها جماهير الفلاحين وسائر الكادحين ، وجميع الوطنيين التقدميين لتابعة النضال ضد الاستثمار حتى النصر التام الكامل .

ان العمال والفلاحين الواعين ، وجميع الوطنيين الديمقراطيين في البلدان العربية خلال نضالهم الباسل القاسي في سبيل الاستقلال والدم والمقاومة الديمقراطية يرفعون عاليا علم التقاليد الوطنية الديمقراطية التي يزخر بها تاريخ النضال التحرري في سوريا الباسلة وفي مصر ولبنان والعراق والاردن وسائر الاقطار العربية . وفي ظل هذا العلم سيسرون الى امام ليكتبوا صفحات جديدة في تاريخ الشعوب العربية المجيد .

